

إلى السيد وزير النقل واللوجستيك

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول
تحديات المصادقة على الدراجات النارية القديمة وضرورة توفير مراكز جهوية
للتصديق والخبرة بمدينة مراكش
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
يواجه سوق الدراجات النارية المستعملة، خاصة في مدينة مراكش، صعوبات متزايدة بسبب استمرار بعض الإشكاليات الإدارية المتعلقة بالمصادقة وتسوية الوضعية القانونية للدراجات النارية المصنوعة قبل 20 ماي 2015. ويُجبر تجار ومستعملو هذه الدراجات على التوجه إلى المركز الوطني الوحيد لإجراء الفحص والتصديق، المتواجد في مدينة الدار البيضاء، الأمر الذي يترتب عنه أعباء مادية وزمنية كبيرة.
وتجدر الإشارة إلى أن قيمة عدد كبير من هذه الدراجات النارية تبقى منخفضة ولا تتجاوز بضعة آلاف من الدراهم، مما يجعل التكاليف المرتبطة بعملية المصادقة والفحص تشكل عبئا يثقل كاهل التجار والمواطنين. ويُعزى ذلك إلى غياب مراكز جهوية تقوم بتوفير هذه الخدمات بمدينة مراكش، التي تُعد من أكثر المدن المغربية اعتمادا على الدراجات النارية كوسيلة نقل رئيسية.
في هذا السياق، ومع أهمية تفعيل مبدأ الجهوية المتقدمة وتقريب الإدارة من المواطنين، يبرز إحداث مركز جهوي لإجراء الاختبارات والتصديق في مدينة مراكش كحل عملي لتجاوز هذه الإشكالات وسيساهم في تخفيف الضغط عن التجار والمستعملين، وتقليص الخلافات مع أعوان المرور الذين يطبقون التعليمات الصادرة عن وزارتك والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بصرامة.
وعليه، نسألكم السيد الوزير المحترم عن التدابير والإجراءات التي تعتزم وزارتك اتخاذها لتجاوز هذه التحديات، وتيسير عملية المصادقة على الدراجات النارية القديمة، بما ينسجم مع روح العدالة والمرونة الإدارية.

صاحب السؤال

وفا عبد الرحمان